النحو والبلاغة.. علمان أم علم واحد بفرعيْن
بحث في طبيعة العلاقة بين النحو والبلاغة عند القدماء والمحدثين

الدكتور عبد العليم بوفاتح
أستاذ محاضر (أ) في العلوم اللغوية
كلية الآداب واللغات - جامعة الأغواط – الجزائر

ملخص :

لقد ارتبط النحو العربي بالقرآن الكريم بوشائج متينة ، لأن اللغة مادة النحو وميدانه وأصوله وتربته التي نبتت فيها جذوره وتعمقت، ففرْض على الفقيه أن يكونَ عالما بلسان العرب، ليفهم عن الله– عز وجل– وعن النبي صلى الله عليه وسلم. وأن يكونَ عالما بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم.وكما هو النص القرآني، وفن القول العربي، مادة النحو الأولى التي غذته ونمت فيها جذوره وبراعمه، فإنّ هذا النصَّ القرآني نفسَه، وفنَّ القول العربي ذاتَه مادة البلاغة العربية الأولى التي غذتها ونمت فيها جذورها وبراعمها أيضا. ذلك أنّ منعوامل نشأة البلاغة العربية فهم النص القرآني ومعرفة بيانه وإعجازه، من خلال البحث في ألفاظه وتراكيبه،ودراسةنظمه وأساليبه، واستجلاء معانيه وإدراك مقاصده ومراميه.

انطلاقاً من التقائهما عند المادة نفسها فإنّ ثمة صلة جلية لا سبيل إلى إنكارها بين النحو والبلاغة، فهما علمان يكمّل كل منهما الآخر. وهذا التكامل هو تكامل بين التراكيب ومعانيها. وهو على قدرٍ من القوة والضرورة بحيث لا غِنًى لأحدهما عن الآخر . وإذا كان هذا التواشج بين النحو والبلاغة يبدو جلياً في آثار القدماء، فإنّ من المحدثين من فصل بينهما، وجعل لكل علم مجاله وموضوعاته.. فما هي مواطن الالتقاء بين العلميْن ؟ وما خلاصة مذاهب القدماء والمحدثين في هذا الشأن؟ ذلك ما سنتناوله في هذا المقال بالإيضاح والتفصيل.

الكلمات المفتاحية : علاقة; النحو; البلاغة; تكامل; القدماء;المحدثين; علم; المعاني; التراكيب; النحاة; البلاغيين; النظم; الدلالات; التعليق; الكلام ; القاعدة ; الألفاظ .

Summary:

Arabic grammar has been associated with the Qur'an strong the bonds, because the language as material and its field and its assets and the soil where the roots grew and deepened, imposing on the jurist to be a spokesman for the Arab world, to understand about the Almighty Allah Almighty and the Prophet, peace be upon him. And to be a scientist who is the grammar Arabs arrange for their words. As it is the text of the Quran, saying the Arab art, as the first material that fed and grown the roots and , this Quranic text itself, the art of saying the same material first Arab rhetoric that fueled the Arab and grew their roots and shoots well. The emergence of the Arab rhetoric factors understand the Quranic text and find out his statement and likeness, by searching in his words and compositions, and the study of systems and methods, and to clarify its meaning and realize its purposes and objectives.

From when they met the same article there is a clear link undeniable between grammar, rhetoric, they Elman complement each other. This integration is the integration between the compositions and their meanings. It is the amount of force necessary, and so indispensable to one

another. If this interlocking between grammar, rhetoric is evident in the effects of the ancients, from the modernists of separation between them, and make each aware of its scope and themes .. What is the convergence between El Alamein citizen? The summary of the doctrines of ancient and modern in this regard? It is taken up in this article's explanation and detail.

Keywords: *relationship, integration, ancient, modern, science, meanings, compositions, grammarians, systems, semantic, commentary, speech, , words*

أولاً : علاقة النحو بالبلاغة عند القدماء:

إنّ الكلام عن علاقة النحو بالبلاغة لا بدّ أن يكون عبْر علْم المعاني الذي يعنى بدراسة التراكيب والأساليب بما يوجد من علاقات بين وحداتها وأجزائها، وما ينتج عن هذه العلاقات من المعاني والدلالات التي تمليها القرائن والمقامات وتتنوع بتنوع المواقف والسياقات.. فعلم المعاني يدرس أساليب التعبير في أحوالها المختلفة وصورها المتعددة، بما يكون فيها من ذكْر وحذف وإظهار وإضمار، وفصل ووصل وما إلى ذلك ليكشف عن أسرارها المصونة، ويستخرج لطائفها المكنونة، حتى ليصحّ أن يسمى بالبلاغة النحوية أو بالنحو البلاغي [1].

ولننظر إلى هذه اللفتة الذكية من هذا العالم القدير (سيبويه) أوردها في أثناء كلامه بقوله: " ألا ترى أنك لو قلت : يا لزيد ، وأنت تحادثه لم يجز." لأن الموقف والمقام ومقتضى الحال لا يتطلب هذا الأسلوب في أثناء المحادثة، فلم ينظر سيبويه إلى ضبط أواخر الكلم فقط. وإنما اهتم بالأسلوب الذي يعبر عن الموقف بوضوح ودقة وصدق .. بعد هذا الذي أورده سيبويه، فهل بقي لزاعم أن يزعم ويدّعِي أن النحو العربي لم يهتم بالمعنى ومقتضى الحال، والظروف الاجتماعية والنفسية المؤثرة في فن القول، وإنما كان همّه الصياغة وضبط أواخر الكلم في الجملة العربية ؟ لا ليس الأمر كما زعموا ويزعمون فقد فتق سيبويه هذه القواعد في النداء والاستغاثة والندبة، وخروجها إلى معان أخرى، ومن خلال التعمق في النظرة إلى معاني السياق الواردة فيه، وما يحمل من معان خفيه ثانية . [2] وبهذا فإن سيبويه قد أنار السبيل للبلاغيين بعده ، لأنه أدرك معنى النظم في كتابه، ولأن النحو لم يكن عنده تعليلا لحركات أواخر الكلمات وإعرابها في السياق اللغوي ، وإنما كانت معاني النحو المعَوّل الرئيسي في الدرس النحوي عنده. [3]

هكذا ربط سيبويه بين النحو والبلاغة من خلال علم المعاني وهو " لم يطرح مسائل علم المعاني بتمامها. وما كان يستطيع، لأن اختلافات لا محيد عنها ستبقى فارقة بين الطرح النحوي والطرح البلاغي والقاعدة. فالنحوي ينظر في الدلالة (أو المعنى) ليحدد الوظيفة، أما البلاغي فينظر من الدلالة والوظيفة ليحدد الموقف، مع هذا فإنّ سيبويه منح علم المعاني نقطة انطلاقه الصحيحة، حين اهتم بالجملة على أساس من أنّ أيّ كلام مفيد هو من مسند ومسند إليه. وهذا يسوق إلى ركني الجملة والاسم و الفعل وموقع كل منهما وحالاته..إلخ . وحين نستدعي مسائل علم المعاني فإنها لن تخرج عن: بحث أحوال الإسناد (الخبر والإنشاء) ومتعلقات الفعل، والقصر، والفصل والوصل، و الإيجاز والإطناب والمساواة. [4] وكلّ هذه المسائل هي مسائل نحوية بلاغية في آن واحد. إذْ لا يمكن أن نقتصر في دراستها على الجانب النحوي دون الجانب البلاغي أو العكس.

وقد كان اهتمام سيبويه بالتأليف والنّظم واضحًا جليّا، مراعيا فيه أحوال النّحو معتمدا فيه نوعا من الدّقة في الاستعمال، إذ يرى أنّ لكلّ شكل من أشكال النّظم معناه، ويظهر ذلك كلُّه من خلال عقده فصلاً كاملا في كتابه

أسماه " باب الاستقامة من الكلام و الإحالة . فالمستقيم الحسن كقولك (أتيتك أمس). وأمّا المحال : فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول (أتيتك غدًا) وأمّا المستقيم القبيح : فأن تضم اللفظَ في غير موضعه، نحو قولك (قد زيدًا رأيتُ) وأمّا المحال الكذب، فقولك (سوف أشرب ماء البحر أمس)." [5] وبهذا يظهر أنّ سيبويه قد تفطّن لمفهوم النظم قبل غيره، ثمّ إنّ المتصفّح لكتاب سيبويه يرى أنّه لم يفرّق بين النحو والبلاغة، ولم يكن النحو عنده مجرّد النظر في أواخر الكلمات من حيث الإعراب، و إنّما النحو عنده يشمل هذا، و يشمل أيضا الجملة ونظْمها وتركيبَها، وبيانَ ما فيها من حسْن أو قبْح. ولا شكّ أنّ هذا كلّه لا يشمل علم النحو فحسب، وإنّما يشمل أيضا علم البلاغة [6]

وتكلّم سيبويه عن نوع آخر من مخالفة سنن العربية. ومن هذا النوع مثلاً قبح التقديم عند الشعراء، وإن كان الكلام مستقيما من الناحية اللغوية، فيقول " و يحتملون قبح الكلام حتّى يضعوه في غير موضعه، لأنّه مستقيم ليس فيه نقص "فمن ذلك قول عمرو بن أبي ربيعة:

صددتِ فأطولتِ الصّدود و قلّما ** وصالٌ على طول الصّدود يدوم [7]

فقد قبّحه بسبب تقديم الفاعل (وصال) على فعله (يدوم) وقصر سيبويه هذا النوع من التقديم على الشعر عند الضرورة وحسب.

ونحن نقول إنّ ما قبّحه سيبويه من تقديم هو داخل في التعلّق الذي هو من طبيعة اللغة –كما سيأتي بيانه – لأنه لم يؤدّ إلى غموض أو تعقيد في الكلام. بل إنه من أجود الكلام، ذلك أنّ تقديم المسند إليه (وصال) فيه من قوة الدلالة ما لا يكون فيه عند تأخيره . إذ الكلام منصبّ على الوصال قصد التنبيه عليه لكونه محطّ الاهتمام، ثم يأتي الإخبار عن قلّة دوامه على طول الصدود.. وإنما قبّحه سيبويه لمخالفته القاعدة النحوية التي تنص على أن يأتي بعد (قلّما)فعل. وأنّ الاسم النكرة هنا لا يجوز الابتداء به، ولا اعتباره فاعلاً متقدماً على فعله وهو مذهب البصريين .. وليته تكلّم ههنا عن عناية العرب بالمتقدم كما أشار إليها في مواضع أخرى من كتابه. [8]

ومحصول القول في هذه المسألة – في رأينا – أنّ الوصال مرفوع بالابتداء، وأنّه مقدَّم للتنبيه وعناية المتكلّم (الشاعر) به للإفصاح عن المعاناة التي يلقاها من طول الصدود عنه. فما كان منه – والحال هذه – إلاّ أنْ بدأ بذكْر هذا الشيء الذي يَنْشُده ويشتاق إليه ولا يحظى به. فاقتضت هذه الحال ذلك التركيب. فكان الابتداء بالوصال ثم الإخبار عنه بقلّة الدوام، وإنْ كان لفظ القلّة (قلّما) متقدّمًا، لأنه متصل في المعنى بالفعل الأصلي (يدوم) للتعبير عن قلّة حدوث هذا الفعل. ثمّ إنّ هذا البيت ليس فيه غموض أو تعقيد بسبب التقديم ينأى به عن المعنى المراد، بل إنّه – في نظرنا – في غاية البلاغة والفصاحة من حيث التعبير الصحيح الصادق عن حال الشاعر ، إذا ما تركنا الحُكْم عليه لمقياس الفطرة اللغوية والذوق السليم بما يحقق التواصل والإفهام في صورة فنّيّة جليّة.

وتواصلت جهود العلماء بعد سيبويه على السمت الذي سلكه في توحيد منهج البحث والدراسة. فهذا عالم اللغة المبرّد في ردّه على الكندي يبين تلك العلاقة القوية والعروة التي لا تنفصم بين التركيب والمعنى النحوي الذي يدل عليه. وما هو إلاّ البلاغة فيما أصبح يدخل فيما بعد ضمن أضرب الخبر عندما استقلّت البلاغة عن النحو.. فقد روى الجاحظ أن الفيلسوف الكندي قال للمبرد " إنكم تكثرون في الكلام فسأله: وفيم ؟ فقال له: إنكم تقولون: عبد الله

قائم، وإنّ عبد الله قائم، وإنّ عبد الله لقائم، والمعنى واحد. فإذا بالمبرد يفكر ثم يجيب عليه قائلا: كلاّ، ليس المعنى هنا واحدا. لأن (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه. أما (إنّ عبد الله قائم) فجواب لسائل. وأما (إنّ عبد الله لقائم) فهو جواب لمنكِر ." [9]

فالمبرّد نحوي بلاغي في آن واحد، إذ بيّن أسرار هذه التراكيب النحوية من جهة تنوّع المعاني والأغراض التي يفيدها كل تركيب، ويتميّز بها عن الآخر. فهو بذلك يراعي الجانب الدلالي لكل عبارة نحوية.كما أنه يراعي حال المتلقّي التي تتغيّر التراكيب وفقاً لها.فقد يحتاج المتلقّي إلى مجرد الإخبار بالحكْم، وقد يحتاج إلى توكيد الحكْم بنسبة معينة، وقد تزداد درجة توكيد الحكم إذا اقتضت حال المتلقي ذلك..وقد تخرج التراكيب عن ظاهر حال المتلقّي إلى اعتبارات بلاغية أخرى، وملابسات وقرائن تحيط بعملية التواصل. وهذا ما سمّاه البلاغيون(الخروج عن مقتضى ظاهر حال المخاطب)ويتم ذلك بالتبادل والتداخل بين الحالات الثلاث التي تكلّم عنها المبرّد. وهذه الاعتبارات والقرائن تنْبِئ عن الحال الحقيقية للمتلقّي، مع أنها غير ظاهرة. وهي تقابل الحال الظاهرة التي لا يُلْتفَت إليها لأنها لا تكون حقيقية عندئذ. ونستخلص من هذا أنّ التراكيب لا تنفكّ عن دلالاتها وأنّه ينبغي مراعاة حال المتلقّي حتّى وإنْ كانت غير ظاهرة إذا أردنا للكلام أن يصيب مواضعه.

وهذا ابن جني يبيّن بوضوح ذلك التكامل والتداخل بين النحو والبلاغة. ذلك أنّ " المعاني النحوية عند ابن جني ليست مجرد فاعل مرفوع أو مفعول منصوب، بل هي تتداخل تداخلا تامًّا في المعاني البلاغية، التي يوردها الكاتب، بل إنّ تعليق الكلم بعضه ببعض داخل في نظرية العامل "[10] وهناك عدة شواهد و أدلّة من الخصائص ربط فيها ابن جني بين النحو و البلاغة، ومنها تحليله للآية الكريمة في قوله عزّ وجلّ **(كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِين)** [البقرة /65] فهو يرى أنّ (خَاسِئين) ليست صفة لِـ (قردة) بل هي خبر ثانٍ لِـ (كان) و الخبر الأول هو (قردة) " لأنّك إنْ جعلته وصفًا لقردة صغر معناه. ألا ترى أنّ القرد لذلّه و صغاره خاسئ أبدًا، فيكون إذاً صفة غير مقيدة ، و إذا جعلت (خَاسِئين) خبرًا ثانيا، حسُن وأفاد، حتّى كأنه قال جلّ شأنه:كُونُوا قِرَدَةً وكونوا خَاسِئين. " [11]

ويعدّ عبد القاهر الجرجاني أكثر العلماء اهتماما وتفصيلا للعلاقة القائمة بين النحو والبلاغة، ويتجلّى ذلك من خلال نظريته المشهورة الموسومة بـ" النظْم " إذْ يقول " واعلم أنْ ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو. وذلك أنّنا لا نعلم شيئا يبتغيه النّاظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كلّ باب و فروقه : فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، زيدٌ المنطلق، زيد هو المنطلق، والمنطلق زيد. (إلى آخر كلامه) " [12] فالخبر في العبارة الأولى نكرة، وفي الثانية معرفة، وفي الثالثة يُفصل بضمير بين المبتدأ و الخبر. و العبارة الرابعة : يتقدّم الخبر بخلاف الثلاثة الأولى، ولكلٍّ من هذه العبارات معنًى يختلف عن معاني العبارات الأخرى. وفي هذا إشارة إلى أنّ العبرة ليست بالإعراب، وإنّما بالنّظر إلى المعنى الذي نشأ من اختلاف صورة التركيب. فالبلاغة تُبنى على سلامة التركيب.. والمراد بالسلامة هنا أن يكون التركيب مستوفيا للدقائق المعنوية. فقد يكون التركيب –كما يرى البعض – مستقيما من الوجهة (النحوية) ولا يكون كذلك من الناحية البلاغية، على ما في هذا الرأي من قلّة الإحكام. لأنّ الاستقامة اللغوية والنحوية في نظرنا لا تنفكّ عن الاستقامة البلاغية والدلالية. ذلك أنّ التراكيب تتآلف أجزاؤها بماءً على ما يُراد التعبير

عنه من المعاني والدلالات. وعلى هذا فلا تركيب بغير معنى ودلالة. فإنْ ادّعيْنا وجود هذا النوع من التراكيب فقد ابتعد الصواب والاستقامة الحقيقية، وإنْ كان يبدو مستقيماً من الناحية الشكلية. لأنّ أيّ تركيب مستقيم لا ينفكّ عن معنى معيّن مقصود .

والملاحظ أنّ هناك أبحاثا بلاغية كثيرة اعتمد فيها الجرجاني على معاني النحو وهي تصادف القارئ في كثير من صفحات " الدلائل ". فالدراسة البلاغية ما هي إلاّ دراسة لغوية تدخل في إطار النحو بمعناه الدقيق .

وقد طرق عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم التي عُرِف بها وعُرِفتْ به – على الرغم من كونه مسبوقا فيها – موضوعاتٍ متنوعةً تشمل التراكيب والأساليب كالتقديم و التأخير والتعريف والتنكير والذكر والحذف والفصل والوصل والقصر والشرط وغيرها.. وسماها معاني النحو وأحكامَه. وهي موضوعات تناولتها قبله كتب العلماء الأوائل الذين لم يكونوا نحاة وحسب أو بلاغيين وحسب، وإنما كانوا نحاة وبلاغيين في آن واحد. ومن هؤلاء العلماء: الخليل بن أحمد وسيبويه ثم المبرد وابن جني وغيرهم.. وتناولتها بعده كتب النحو والبلاغة عندما انفصلت البلاغة عن النحو وأصبح التمييز جليّا بين العلْميْن والتفريقُ واضحاً بيْن البلاغيين والنحاة.. وما كان النظم عند الجرجاني سوى تعلّقِ الكلمات بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض. أو هو توخى معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم. وكلامه في هذا الباب أشهر من أن يعاد ويكرَّر.. فقد تكلم عن التراكيب الاسمية والفعلية وعن كيفية ارتباط الأسماء بالأفعال وارتباط الحروف بها، وما إلى ذلك من أشكال التعلّق والارتباط بين أجزاء التراكيب. وما ينتج عن هذا التعلّق من المعاني والدلالات.

ونحن نستعمل في هذا الشأن مصطلح التعلّق لا التعليق، باعتبار الأول (التعلّق) يمثل العلاقات الطبيعية بين أجزاء الكلام. أما الثاني (التعليق) فقد يكون مثل الأول، وقد يكون بتصرّف المتكلّم واجتهاده في تغيير أنماط التراكيب، أو الخروج بالكلام عن سنن العربية. كما أنّ مصطلح التعلّق مشتق في الأصل من الفعل اللازم (تعلّقَ) أما مصطلح التعليق فهو مشتق في الأصل من الفعل المتعدّي (علّق) وهذا يتناسب مع ما قلناه في التمييز بيْن المصطلحيْن، وما يحملانه من دلالة.. مع أنه قد يلتقي التعلّق مع التعليق كما عبّر الجرجاني عن ذلك باستعمال المصطلحيْن بمعنى واحد.

وقد يؤدي التعليق إلى الغموض والتعقيد في بعض الأحيان إذا لم يتوافق الاجتهاد مع ما دأبت عليه العرب في كلامها. ومثال ذلك ما نجده في شعر الفرزدق الذي كان يتصرف في علاقات الكلمات بعضها ببعض، فلا يتركها على طبيعتها. ومن ذلك قوله:

وما مثله في الناس إلاّ مملّكا ** أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه

فهذا الغموض المقصود الناتج عن تصرّف الشاعر في تعليق أجزاء الكلام على غير المعهود جعل بعض أبياته تساق شواهدَ على الكلام المعقّد والمعاني الغامضة بسبب ما فيها من سوء الترتيب المتعمَّد الذي خالف به الشاعر سنن العرب في كلامها، كما أنه تعمّد فيه عدم مراعاة حال المخاطب، وهذا جانب مهمّ أهمله الشاعر، ممّا يؤدّي إلى تعطيل عملية التواصل والإفهام. وقد رأى المبرّد أنّ الشاعر هنا أفسد المعنى إذْ " هجنه بما وقع فيه من التقديم والتأخير حتى كأنّ

هذا الشعر لم يجتمع في صدر رجل واحد." [13] وذلك كلّه ناتج عن سوء اختيار مواضع الكلمات، وعدم التوفيق في ترتيبها؛ وهذا من التعليق الذي يفسد الكلام ويخرج به عن مسالكه..

ولقد تكلم عبد القاهر في شأن المعاني بعد صحة الكلام. أي أن صحة الكلام وسلامة التركيب تمثل المرحلة الأولى، وتليها المرحلة الثانية التي تتمثل في استنباط المعاني وإدراك الأغراض الكامنة في التراكيب، وهي ما عبّر عنه بالمعاني الثواني المستخلصة من الكلام. وعلى هذا كان تركيز علم المعاني على ما تحمله التراكيب والأساليب من الدلالات والمعاني والأغراض. وهذا ما أغفله كثير من النحاة المتأخرين الذين قصروا النحو على قواعد الإعراب اللفظي، وعلى العامل وما له من أثر، فتكلموا عن القوة والضعف والتأثير وما إلى ذلك من المصطلحات المنطقية الفلسفية التي كانت سبباً في تذمر الدارسين وإعراضهم عن النحو. كما كانت سبباً في ظهور عدة محاولات منها ما يروم تعديل النحو وتخليصه من بعض الشوائب. ومنها ما يدّعي تجديده.. على ما في هذه المحاولات من التوفيق تارة ومجانبة الصواب تارة أخرى..

وكان الرجل (أي الجرجاني) قد استطاع أن يدرك أن علم النحو لا يكفي فيه أن يكون علْما تعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء ، وإنما هو علْم نظْم الكلم وما يتصل به، في ضوء المعنى، من نظام ترتيب الكلمات في الجمل، ومقاصد التقديم والتأخير، والذكر والحذف، وفروقٍ في التعبير بين الخبر الاسمي و الخبر الفعلي...الخ. ومن ثم أرجع كل مزيةٍ للتعبير أو فضلٍ فيه إلى نظْم الكلم ومعاني النحو. وعلى الرغم من أن عبد القاهر قد جهد في التدليل على نظريته وتوضيحها، فهي لم تجد صدى عند النحاة، حتى جاء السكاكي فجعل منها أصول علْمٍ من علوم البلاغة أسماه "علم المعاني " فقد تناول السكاكي موضوعات علم المعاني بطريقة تختلف عن طريقة العلماء الأوائل الذين ذكرناهم و تختلف كذلك عن طريقة عبد القاهر الجرجاني إذْ جعل السكاكي الكلام قسميْن هما : الخبر والطلب. وتكلم في الأول (أي الخبر) عن الموضوعات الخبرية فتناول الإسناد الخبري وأنواع الخبر وأغراضه ومؤكداته وخروجه على مقتضى الظاهر. ثم انتقل إلى المسند والمسند إليه فتكلم عن حذفهما وذكرهما، وتعريفهما وتنكيرهما، وتقديمهما وتأخيرهما.. وغير ذلك من حالاتهما المختلفة..كما تناول موضوعات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب والقصر ..

وتكلّم في الثاني (أي الطلب) عن الموضوعات الإنشائية وهي: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء.ثم انتقل إلى استعمال الخبر بدل الإنشاء والعكس. وتناول موضوعات أخرى بعد ذلك.

والحقيقة أنّ هذا التقسيم لموضوعات علم المعاني هو تقسيم منطقي يبتعد بها عن الذوق الأدبي الذي عرفته البلاغة من قبل، وهو ما كان ينبغي أن تسلكه وتستمرّ على سمته. كما أنّ هذا التقسيم أوقعه والذين من بعده في كثير من التكرار والتداخل. ولو أنه تناول كلّ موضوع على حدة لما وقع فيما وقع فيه. فلو أنه جمع مثلا ما يمكن أن يقال في موضوع التعريف والتنكير كلّه مرة واحدة، ثم ما يقال في التقديم والتأخير، ثم ما يقال في الذّكر والحذف.. وهكذا مع باقي الموضوعات والمباحث. لو أنه سلك هذا المنهج لكان أكثر تنظيماً ووضوحاً وإفادةً شمولاً.

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه الموضوعات التي تناولها علماء العربية الأوائل بصفة شاملة في كتبهم وتناولها البلاغيون المتأخرون – بدءاً بالسكاكي ومن تبعه – ضمن علم مستقلّ هو علم البلاغة، وضمن فرع مستقل منه هو علم المعاني.. كما تناولها النحاة المتأخرون في كتبهم ؛ هي موضوعات نحوية بلاغية في آن. وليس من اليسير تجريد البلاغة

منها، كما أنه من غير الممكن فصلها عن النحو. بل هي موضوعات مشتركة بين الدراسة النحوية والدراسة البلاغية، تستمدّ من النحو أنماط التراكيب والأساليب ومن البلاغة ما تحمله هذه التراكيب والأساليب من ألوان المعنى والدلالة وما يكمن فيها من الأغراض التي لا سبيل إليها إلاّ بالذوق الفنّي السليم. إذْ لا تجدي التراكيب شيئاً إذا كانت مجرّدةً من المعاني، ولا تُدرَك المعاني المراد التعبير عنها ما لم يتم اختيار التراكيب المناسبة لها.

على أنه ليس من بأس في أن يكون لدراسة الجملة العربية علمان أحدهما يعنى بصحة التركيب النحوي والآخر يحفل بما وراء هذه الصحة من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، و ما تدل عليه القرائن من معان جديدة تفهم من السياق، بقطع النظر عن أن يكون الأول منهما منتميا إلى الدرس النحوي و الآخر إلى الدرس البلاغي.[14]

فالنحو على هذا هو – بعد التركيب والصياغة – سياق ومقام ومعنى ودلالة. وهو أيضاً فنّ وذوق وإبداع، وليس أشكالاً خالية لا حياة فيها.. ولكي يكون كذلك لا بدّ أنْ يقترن بالبلاغة. والوساطة في ذلك هي علم المعاني.

ونحن لا نقول إنّ النحو هو البلاغة، وأنّ البلاغة هي النحو. وإنما نقول بضرورة التكامل بينهما بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر. أي أنهما يتّحدان في عملية التخاطب والتواصل والفهم والإفهام المتبادل. فالنحو لا ينفك عن البلاغة، كما لا ينفك التركيب عن دلالته، فكلاهما مكمّل للآخر متحقق به لا ينفصل عنه..

ولا ينبغي أنْ يُنْظَر إلى النحو على أنه مرادف للإعراب. فالإعراب ما هو إلاّ جزء من النحو يعين على الفهم وإيضاح الدلالات وتحديد المعاني.. كما لا ينبغي أن ينظر إلى الإعراب في مفهومه تلك النظرة الشكلية المحضة بعيداً عن المعنى. بل من الأنسب أن ينظر إليه انطلاقا من معناه اللغوي الذي يعني البيان والوضوح والظهور. ثم يتم إسقاط ذلك على المعنى لتصحيح مفهوم الإعراب.

ولما استعمل عبد القاهر الجرجاني عبارته المشهورة (معاني النحو) نفى أن يكون المراد بذلك الإعراب، لأن الإعراب– كما يقول– مشترك بين البلغاء وغير البلغاء ممن يجيدون اللغة. وإنما المراد بهذه العبارة ما وراء الإعراب من معان تقتضيه، تستنبط بالفكر، ويستعان عليها بالروية؛ إذْ نجده يقول:"ومن هنا لم يجز إذا عدّ الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعدّ فيها الإعراب وذلك أنّ العلْم بالإعراب مشترك بين العرب كلّهم. وليس هو مما يستنبط بالفكر، ويستعان عليه بالروية، فليس أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب، والمضاف إليه الجرّ بأعلم من غيره. ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه إلى حدة الذهن و قوة خاطر. إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء، إذا كان إيجابها من طريق المجاز كقوله تعالى (فما ربحت تجاتهم .) " ومعاني النحو عنده معان إضافية تقوم على قوانين النحو و أصوله، و لكن تتجاوزها إلى إدراك ما فيها من إضافات إلى أصل المعنى، وفروق تتفاضل بها الأساليب[15] والملاحظ في كلام الجرجاني هنا أنّ ما يتمّ استنباطه بالفكر والروية إنما هو المعاني والأغراض لا الإعراب ذاته.

وتقول الدكتورة بنت الشاطئ في حقيقة معاني النحو عند عبد القاهر: " ويحدد معنى النظم والتأليف بأنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه فما بين الكلم... وهو يتجه بمعاني النحو إلى مواضعها في نسق الكلام ونظم الأسلوب لا إلى الصنعة الإعرابية التي تجري بمعزل عن المعنى." [16]

وبهذا لم تعد قواعد النحو لدى عبد القاهر –كما يقول الدكتور محمد مراد – جافة مقصورة على الإعراب كعهدنا بها، وإنما أضحت من وسائل التصوير والصياغة، ومقياسا دقيقاً يهتدي به ناظم الكلام، ويتفاوت به الأدباء. وعلى هذا كان الحسْن للنظْم من حيث تصويرُ المعنى أو من حيث هو مدلول عليه في النظم. [17]

وعلى هذا، ينبغي أن لا يكون الاقتصار كلّيّاً – في القاعدة النحوية – على الجانب الذهني التجريدي من غير مراعاة جانب المعنى والدلالة. فالقواعد الجامدة لا تخدم اللغة، بل إنها تذهب بما في الكلام من حسْن وطلاوة، وتبتعد به عن الأغراض والمقاصد التي يساق من أجلها.

وقد ترتب عن الاقتصار في فهم النحو على نظرية العامل عدة أخطاء لدى الدارسين، فمنهم من تمسّك بهذه القواعد وبفكرة العمل النحوي على أنه تأثير كلمة في أخرى لقوّة العاملة وضعف المعمول فيها، أو لتقدّمها عليها. ولم ينظر إلى النحو إلاّ من هذا المنفذ الضيّق. ومنهم من راح ناقماً على هذه النظرة فتمرّد على القواعد ورفض فكرة العمل النحوي من أساسها وأنكر وجودها.. ولتوضيح هذه المسألة نقول إنّ القواعد هي النظام الذي تقوم عليه اللغة، إذْ ليس ثمة لغة بلا قواعد تنظّمها. كما أنّ فكرة العمل النحوي حقيقة موجودة في النحو العربي لا سبيل إلى إنكارها. وإنما يكمن الاختلاف في كيفية التعامل مع هذه القواعد، وفي فهم حقيقة العمل النحوي. إذْ ينظر إليه الفريق الأول —كما ذكرنا — من جهة التأثير والقوّة والضّعف؛ ويردّه الفريق الثاني انطلاقاً من هذا المفهوم لا غير. والدليل على ذلك هو أنّ منْ ألغوا فكرة العمل جاؤوا بمصطلحات مرادفة له، ومنها مثلاً مصطلح " الاقتضاء ".. والحقيقة أنّ العمل النحوي ما هو إلاّ نوع من أنواع التعلّق، بل هو أساس التعلّق. لذا ينبغي أن يُفْهم العمل على أنه نظام من العلاقات القائمة بين أجزاء الكلام. فلا تأثير لكلمة على أخرى وليس ثمّة كلمة أقوى من غيرها إلاّ في هذا الإطار من قوة العلاقات. وإنما نقول: هذه الكلمة ترفع تلك وهذه مجرورة بتلك وما إلى ذلك.. على سبيل ربط كلمة بأخرى وحسب. وهذا ناتج عمّا يوجد من علاقات بين الكلم، وفق قواعد اللغة وقوانينها وأحكامها. أو لنقُلْ وفق نظام اللغة. ونستطيع أن نتبيّن ذلك في العربية كما في غيرها من اللغات، غير أنّه يبدو أقوى وأظهر في العربية منه في اللغات الأخرى التي تعتمد على الموضعية في نسيج كلماتها أكثر مما تعتمد على التعلّق. أمّا العربية فتجمع بين مواضع الكلمات وتعلّقها، والتعلّق فيها هو الأساس..

وإذا أردنا أن نبيّن هذه القضية أكثر من خلال مثال من العربية . نشير إلى ما أقيم من جدل بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة – ثم بين من نَحَوْا نحْوَ المدرستيْن فيما بعد – من أنّ المسند إليه (في حال كون المسند فعلاً) هو عند البصريين فاعل إذا تأخر، ومبتدأ إذا تقدم. وعند أكثر الكوفيين فاعل في الحاليْن..كما في قولنا (زيد قام، أو زيد يقوم) وقولنا (قام زيد ، أو يقوم زيد). فلقد تمسّك البصريون بظاهر القاعدة ووقف الكوفيون عند ظاهر الإسناد.. والحقيقة أنّ ثمّة اعتباراً أهمّ من هذا كلّه، ألا وهو مراعاةُ نوع الخطاب وربطُه بحال المتكلّم والسامع، والنظر في المعنى المستفاد والغرض المراد من التقديم أو عدمه. فتأخير المسند إليه (أي في حال الجملة الفعلية) يُفهَم منه مجرّد الإخبار، وذلك هو غرض المتكلّم الذي يريد إيصاله إلى السامع. أمّا تقديم المسند إليْه (أي في حال الجملة الاسمية) فيؤدّي معنى إضافياً يأتي قبل الإسناد والإخبار، وهو التنبيه على المسند إليه قبل الإخبار عنه. فيكون لدينا إذاً (في قولنا: زيد قام، أو زيد

يقوم) معنيان: معنى أول يتمثل في غرض التنبيه، ومعنى ثانٍ يتمثل في الإسناد لغرض الإخبار. وبهذا تتميّز الجملة الثانية عن الأولى بهذه الدلالة. ويكون الابتداء أولى من الفاعلية، لما فيه من المعاني التي لا توجد فيها. وهذا مذهب البصريين، غير أنهم عللوا ذلك في ضوء القاعدة النحوية مجردة من غرض المتكلّم ومراده، ونظروا إلى هذه المسألة –كغيرها – من جهة العمل والتأثير، وفرضوا على العامل التقدّمَ وعلى المعمول التأخّرَ في كلّ الأحوال. وما كان ينبغي أنْ تُعالجَ المسائل بهذه النظرة. غير أنّ الذي ينبغي التنبيه عليه هو أنّ طبيعة تلك المرحلة الأولى من الدراسة والتقعيد اقتضت هذا المنهج الذي سلكوه. وليس ببدْع أن تتطوّر مناهج الدراسة اللغوية والنحوية كما حدث مع عبد القاهر الجرجاني الذي يُعَدّ " من أبرز المجددين في مناهج الدراسة اللغوية والأدبية.. ودراسته للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء معادلاً قويّاً لأحدث النظريات اللغوية في العالَم الغربي، وقد تفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي." [18]

وانطلاقا من هذا ينبغي تصحيح الاعتقاد بأنّ الأخذ بما تنصّ عليه القاعدة وفكرة العامل يؤدّي إلى إهمال المعنى. وأنّ ثمّة تباينًا بين القاعدة الذهنية والمعنى الدلالي التركيبي. [19] لأنّ القاعدة الصحيحة هي المستنبطة من كلام العرب. والعامل هو في حقيقته تعلّق بين الكلمات داخل التركيب وفق القاعدة أو النظام المستمدّ من اللغة ذاتها. ويكون ذلك في التفكير قبل أن يتجسّد في الكلام والتعبير (أي أنه يكون في الذهن قبل النطق أو الكتابة) وهذا ما عبّر عنه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم بترتيب الكلمات في النظم بحسب ترتيب المعاني في النفس . [20] وهو ما يعبَّر عنه في النظرية التوليدية التحويلية بالبنية العميقة والبنية السطحية.

ثانياً: علاقة النحو بالبلاغة عند المحدثين :

إذا كانت أفكار القدماء وآراؤهم قد اجتمعتْ على قوة التكامل والتداخل بين النحو والبلاغة، فإنّ آراء المحدثين قد انقسمتْ في هذا الشأن، إذْ يرى بعضهم أن البلاغة منفصلة عن النحو ، وأن لكل منهما مجالَه الخاصَّ به. ومن هؤلاء الأستاذ أحمد الشايب. الذي لا يفصل بين النحو والصرف، إذْ يتكلم عن الثاني ضمن كلامه عن الأول. أمّا البلاغة فمهمتها عنده غيرُ مهمة النحو. إذ يقول في هذا الشأن : " فالنحو يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها معا في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة والفِقَر المترابطة الأجزاء . وبذلك تنتهي مهمته ما دام حقّق لنا صحة العبارة في ذاتِها بصرف النظر عن صلتها بالقرّاء أو السامعين. وعلى الفن البلاغي بعد ذلك أن يتصرف في العبارة – مع بقاء صحتها – تصرّفا يجعلها سلِسَة قوية التأثير بعيدة عن التنافر سهلةً قريبة الفهم. فقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوي ، ولكنها مع ذلك سقيمة التراكيب صعبة الفهم لا ترضي الذوق " [21] غير أنّنا نستطيع أن نستخلص من هذا الكلام أنّ البلاغة تابعة للنحو، أي أنها تأتي بعده في صناعة الكلام. فبعد أن يؤدّي النحو مهمته المتمثلة في تحقيق صحة العبارة وسلامتها نحويا وصرفيا يأتي دور البلاغة التي تتمثل مهمتها في تحقيق الجانب الذوقي للكلام، بحيث يكون مناسباً للمقامات وأحوال المخاطبين..لكنّ هذا لا يعني أنّها تنفصل عنه، بل هي ملازمة له. كما أنه لا يعني أفضلية النحو على البلاغة، لأنه يمثل الوسيلة التي تتعلّق بصحة الأداء، وهي تمثل الغاية المنشودة من الكلام. ومن هذا نتبيّن أنّ ثمّة تكاملاً لا سبيل إلى إغفاله بين العلْميْن. فإذا نحن أردنا أن نقدّم كلاماً يقع موقعاً حسناً وجب علينا أن نراعي سلامة التركيب من جهة النحو، ثم نراعي بعد ذلك ما تقتضيه حال المخاطب وما

يحيط بها من الملابسات، إذْ لا تكفي السلامة النحوية للكلام لبلوغ أغراضه ومقاصده. " ومن هنا كان فضل البلاغة بعد صحة التركيب النحوي، ولا غنى عن البلاغة لنحوي ، كما أنه لا فصل بين النحو والبلاغة في حالات التصوير النفسي والتأثر الاجتماعي. ومن هنا تكون الحاجة ملحة إلى إبراز الصلة بين النحو والبلاغة في حالة التذوق الأدبي للنص وإبراز الإعجاز القرآني في كلام الله- سبحانه وتعالى- وهذا ما جعل بعض البلاغيين يهتم بما يسمى بالنحو القرآني." [22]

ويرى آخرون أن البلاغة والنحو متكاملان من خلال علم المعاني على الرغم من

وجود بعض الفروق بينهما، وهي فروق تعود إلى طبيعة كل علم. ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان الذي يرى أن علم المعاني جزء من النحو إذ يقول " إنّ البلاغة السكّاكية صناعة كصناعة النحو. بل إنّ علم المعاني يعدّ من النحو، ولكنه ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النص المتصل. وقد أبان عبد القاهر الجرجاني عن ذلك قبل أن تصبح البلاغة صناعة." [23] ويبيّن الدكتور تمام حسان هذا التكامل من خلال بعض الموضوعات التي يشملها علم المعاني كالإسناد، والخطاب بالجملة الاسمية والفعلية، والأساليب كالشرط والاستفهام والنفي والقصر وغيرها.. غير أنه يشير بعد ذلك إلى ما هنالك من تمايز بين النحو وبين البلاغة التي يمثلها في هذا الشأن علم المعاني، فيرى أنّ البلاغة تتجاوز النحو إلى الجوانب الذوقية النفسية التي لا يصل إليها النحو، ولا يمكن إخضاعها لقواعدة وضوابطه وقوانينه..

لكننا نجد رأياً آخر للدكتور تمام حسان ينطلق فيه من مذهب عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم ليجعل علم المعاني نوعا من الدراسة النحوية، لكن ليس على طريقة النحويين الذين عُنوا بالمفردات والأدوات ،كما يرى، وإنما على طريقة البلاغيين الذين عُنوا بدراسة التراكيب والأساليب. وعلى هذا فهو يدعو إلى ضمّ علم المعاني إلى النحو، بل يراه قمّة الدراسة النحوية، ذلك أنّ علم المعاني عنده ألصق بالنحو منه بالبلاغة والنقد الأدبي، إذ يقول: " إن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني، حتى إنه ليَحسُن في رأيي أن يكون علم المعاني قمّةَ الدراسة النحوية أو فلسفتَها إنْ صحّ هذا التعبير... ولكنّ هذا الطابع الذي اتّسم به علم المعاني من بين علوم البلاغة جعل هذا العلْم نحوًا من النحو وصيّره كالنحو صنعةً مضبوطة لا منهجا ذوقيًا للنقد الأدبي. " [24]

وانطلاقا من نظرية النظم للجرجاني دعا آخرون إلى تجريد البلاغة من علم المعاني ليتمّ ضمّه إلى النحو باعتبار هذا الفرع من فروع البلاغة هو في الأصل من صميم الدرس النحوي، وأنّ وجوده ضمن الدرس البلاغي هو من قبيل التضليل الذي ينبغي أن يزول. وأبرز من يمثل هذا الاتجاه الدكتور إبراهيم مصطفى الذي يقول بأنّ " جمهور النحاة لم يزيدوا في أبحاثهم النحوية حرفا ولا اهتدوا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه وتأييدا لمذهبه وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سمّوه (علم المعاني) وفصلوه عن النحو فصلاً أزهق روح الفكرة وذهب بنورها. وقد كان أبو بكر يبدىء ويعيد في أنها معاني النحو، فسمّوا علمهم (المعاني) وبتروا الاسم هذا البتر المضلّل." [25]

ومن أبرز المحدثين الذين تبعوا الدكتور إبراهيم مصطفى في هذا الاتجاه من ضم علم المعاني إلى الدراسة النحوية تلميذه الدكتور مهدي المخزومي الذي تكلم عن العلاقة بين العلْمين، بل لقد بالغ في توحيدهما بجعل الصحة اللغوية والنحوية مرادفة للفصاحة بقوله : " والذي أزعمه هو أنّ الجملة الصحيحة لغويا و نحويا هي الجملة الفصيحة عند أهل

المعاني لا فرق بين هذه و تلك لأنّ الشرط الذي أُخِذَ به في فصاحة الجملة يؤخذ به في صحّتها، و أنّ الجملة إذا كانت خاضعة لقواعد النحو والصّرف تبقى مع ذلك تفتقر إلى أهمّ مقوّمات الصِّحة، وهي مطابقتها لمتطلّبات المناسبات، و مقتضيات الأحوال ، فالدراسة إذن واحدة و الموضوع واحد " [26]. وقد تكلم المخزومي هنا عن فصاحة الجملة، لا عن فصاحة الكلمة، وعلى هذا يمكن اعتبار كلام الفرزدق في البيت السابق الذي سقناه في باب التعليق (وما مثله في الناس... (البيت)) من هذا القبيل الذي تكلم عنه المخزومي ههنا، إذ إنّ كلامه يفتقر إلى الصحة التركيبية (اللغوية والنحوية) ممّا أدّى إلى اختلال فصاحته، فكان ذلك سبباً في فساد نظمه.. وكذلك سار الدكتور إبراهيم السامرائي على هذا السمت[27].

وقد أبدى هؤلاء وغيرهم عدة ملاحظات على الدرس النحوي بشكله الحالي، ودعوا إلى إقامة تعديلات تمسّ منهجه وبعض موضوعاته. مع وجود فروق بين هؤلاء فيما ذهبوا إليه من اقتراحات للتعديل والتجديد.

وممّا يؤكّد تلك العلاقة القوية بين النحو و البلاغة، أن الكلمة المفردة لا تشكّل ما يعرف بالمجاز والاستعارة والتشبيه وما إلى ذلك من الصور. بل لابد من وجودها في تعليق نحوي يُدخلها مع غيرها في علاقة نحوية من نوعٍ مَا كالإسناد أو الإضافة، وما قد يحدث لهذا التركيب من تقديم أو تأخير، أو حذف ووصل أو فصل [28]

ونحن نقول في التدليل على العلاقة بين النحو والبلاغة إنّ كلاًّ منهما يشغل جانباً أساسياً من اللغة، بحيث لا يمكن أن تتمّ عملية التواصل اللغوي إلاّ با[29]ستيفاء هذين الجانبيْن كليهما. إذْ لا نستطيع أن نقف عند حدود الصحة النحوية ونكتفي بها في عملية التخاطب. ولا نستطيع أن نكتفي بكلام فنّيّ ذي طابع جماليّ يناسب مقتضى الحال ويقع في موقعه اللائق ما لم يكن صحيحاً من حيث البنية الصرفية والصياغة التركيبية.ذلك هو المفهوم الصحيح للنحو، نحو المعاني الذي يوافق سنن العرب في كلامها لا نحو الأشكال الذي يطمس المعنى ويمحو أثر الفنّ والإبداع في التخاطب. ذلك أنّ قيمة الخطاب تكمن في إصابة المعنى وحسْن إيصاله إلى المخاطَب. وعلى هذا، فلا فائدة من فصل النحو عن البلاغة، بل إنّ ذلك غيْر ممكن لأنّ طبيعة الكلام تقتضي اتحادهما كاتحاد الشكل والمضمون

---

[1] – د/ علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة – مكتبة نهضة مصر– القاهرة (1953) ص 189.

[2] – الفكر البلاغي عند النحويين العرب: 32.

[3] – المرجع نفسه: 48.

[4] – أصول النظرية البلاغية 164 – 165

[5] – ينظر: سيبويه: الكتاب . تح: عبد السلام هارون – دار الجيل/ بيروت– ط1 / 25/1 – 26

[6] – د / عبد الله أحمد جاد الكريم : النحو العربي عماد اللغة و الدّين ، مكتبة الآداب ، ط1 (1422هـ 2002م) ص 99 .

[7] – دلائل الإعجاز:242.. ومفتاح العلوم: 82.

[8] – د/ أحمد سليمان ياقوت: دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، ص 2002

[9] – الخصائص : 159/2 .

[10] – دلائل الإعجاز في علم المعاني– تح ياسين الأيوبي– المكتبة العصرية . بيروت (2002) 127

[11] – المبرد: الكامل – ط/دار الفكر العربي: 28/1.

[12] – دلائل الإعجاز في علم المعاني– تح ياسين الأيوبي– المكتبة العصرية . بيروت (2002) 127

[13] – المبرد: الكامل – ط/دار الفكر العربي: 28/1.

[14] – د/ محمود أحمد نحلة: في البلاغة العربية(علم المعاني) دار العلوم العربية – بيروت – لبنان/ط1(1990) ص 5 – 6

[15] – ينظر: المرجع السابق: ص 32 – 33.

[16] – د/ عائشة عبد الرحمن(بنت الشاطئ) : الإعجاز البياني للقرآن – دار المعارف – مصر (1971) ص 107.

[17] – المسار الجديد في علم اللغة العام . ص146 – 147.

[18] – د/ محمد عباس: الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني (دراسة مقارنة) – دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان / دار الفكر – دمشق – سورية / ط1 (1999) ص15.

[19] – كما أورد الدكتور خليل أحمد عمايرة في كتابه: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي– ط1/دار وائل– عمان – الأردن(1994) ص258–259.

[20] – دلائل الإعجاز: 40

[21] – أحمد الشايب : الأسلوب – مكتبة النهضة المصرية – ط/6 – ص : 26 .

[22] – محمد بركات أبو علي: البلاغة: عرض وتوجيه وتفسير– دار الفكر– عمان(1983) ص116.

[23] – د/ تمام حسان: الأصول – دار الثقافة بالدار البيضاء – ط1(1981)ص 344.

[24] – د/ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها: 17 – 18 .

[25] – د/ إبراهيم مصطفى: إحياء النحو – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة (1959).

[26] – د/مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد و توجيه /منشورات المكتبة العصرية – يروت/ ط1 (1964) ص226

[27] – يرجع إلى كتابه: النحو العربي (نقد وبناء).

[28] – د/ عبد الله أحمد جاد الكريم: النحو العربي عماد اللغة و الدّين – مكتبة الآداب / ط1 (1422هـ 2002 م) ص 99 .